مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: مقال بعنوان (وهم الجيوبولتيكس القوة الثابتة للنظام الليبرالي) بقلم جي.جون ايكينبري وجورج إيستمان
اسم الكاتب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7065
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 00:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

وهم الجيوبوليتكس
القوة الثابتة للنظام الليبرالي

جي.جون ايكينبري
جورج ايستمان

سميرة ابراهيم عبد الرحمن(*)

يرسم والتر رسل ميد [1] **لوحة مضطربة عن المأزق الجيوبوليتكي الذي تواجهه الولايات المتحدة** . ومثلما يراه هو، فان تحالفاً مرعباً رعباً متزايداً لقوى غير ليبرالية .. الاّ وهي الصين وإيران وروسيا .. تعقد عزمها على فرط عقد تسوية ما بعد الحرب الباردة والنظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة الذي يقف خلف هذه التسوية . ويجادل انه عبر آوراسيا، تعول هذه الدول المهمومة على بناء مجالات من التأثير لتهديد أسس القيادة الأميركية والنظام العالمي. وعليه، فان على الولايات المتحدة ان تعيد التفكير بتفائلها، ومنه إيمانها الذي ترسخ فيما بعد الحرب

(*) مترجمة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

*المقال منشور على صفحات مجلة الفورين افيرز (**Foreign Affairs**) الأميركية في عددها الصادر في ايار/حزيران.
Foreign Affairs; May/June 2014.

** أستاذ السياسة والشؤون الدولية في جامعة بريستون.

*** أستاذ زائر في كلية باليول في جامعة أكسفورد.

[1] أستاذ منحة جيمس كلارك تشيس في موضوع الشؤون الدولية والانسانيات في كلية "بارد" الأميركية. عمل بين عامي ١٩٩٧ و٢٠١٠، باحثاً في مجلس العلاقات الخارجية . وحتى العام ٢٠١١ كان زميلاً في منحة «برادي جونسون» في «غراند ستراتيجي» في جامعة «ييل» حيث يحاضر في برنامج الدراسات الأمنية الدولية منذ العام ٢٠٠٨. يتولى في الوقت نفسه الإشراف على عدد من برامج الدراسات والأبحاث بمراكز بحثية أميركية مختلفة تركز في غالبيتها على تحليل السياسة الخارجية الأميركية وتأثرها بالأوضاع داخل أميركا بما ف ي ذلك صعود الجماعات الأميركية المتدينة .

لاقى كتابه "سبيشل بروفيدنس: السياسة الخارجية الأميركية كيف غيرت العالم"، الكثير من الاعجاب من قبل النقاد والمؤرخين والديبلوماسيين بوصفه دراسة مهمة تغير طريقة تفكير الأميركيين والاخرين في السياسة الخارجية الأ ميركية.وحاز الكتاب العديد من الجوائز والتكريمات بينها جائزة ليونيل غيلبر لافضل كتاب باللغة الانكليزية في مجال العلاقات الدولية في العام ٢٠٠٢، وكان كتاب ميد الاخير "الاله والذهب: بريطانيا وأميركا وصناعة العالم الجديد" (الفريد أ نوبف ٢٠٠٧) بمثابة دراسة لـ ٤٠٠ عام من الصراع بين القوى التابعة لبريطانيا والمنافسين مثل الملكيات في اسبانيا وفرنسا وحتى الحقبة الشيوعية والاعداء الفاشيين في القرن العشرين وصولا الى «القاعدة». (المترجمة نقلاً عن http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=285840)

الباردة بان الدول غير الغربية الصاعدة يمكن إقناعها بالسير في دروب الغرب والانضمام إليه وان تنتهج قواعده. بالنسبة لميد، فان الوقت ق د أزف لمواجهة التهديدات من قِبل هولاء الخصوم الجيوبوليتكيين الذين يزدادون خطراً شيئاً فشيئاً.

إلاّ ان قرع ناقوس الخطر من غير داعٍ وحالة الخوف لدى ميد تقوم على سوء فهم واسع لحقائق القوة الحديثة. إذ انها سوء قراءة لمنطق النظام العالمي القائم وسمته والذي يكون أكثر استقراراً وسعة من تصورات ميد؛ والتي أفضت به الى سوء تقدير قدرة "محور الشر"[1] على تقويض هذا النظام. وانها سوء قراءة للصين وروسيا اللتين لا تكونا قوى تعديليّة [2] كليّة ولكنها قوى مُفسدة جزئياً في أفضل الأحوال، ما دامتا مرتابتين أحدهما بالأخرى كما هما مرتابتان بالعالم الخارجي. والصحيح انهما تسعيان وراء اقتناص الفرص لمعارضة القيادة العالمية الأميركية، واندفعتا، مؤخراً، كما في الماضي، لمواجهتها، لا سيما حين تقع المواجهة في جوارهما . ولكن حتى هذه المواجهة يعززها ضعف لا قوة قادة وأنظمة الدولتين.. . فالدولتان لا تمتلكان سمة الإعجاب بهما. وحينما يتعلق الامر بمصالحهما ذات السطوة البالغة، فان روسيا والصين على وجه الخصوص، تكونان مندمجتين في الاقتصاد العالمي ومؤسساته الحاكمة.

كما ان ميد أساء أيضاً تشخيص زخم السياسة الخارجية الأميركية القوي المتواصل. إذ راح يجادل انه منذ نهاية الحرب الباردة ما فتئت الولايات المتحدة تتجاهل القضايا الجيوبوليتكية بما في ذلك مناطق التأثير ومجالاته. وتبنت عوضاً عن ذلك توكيداً مفرطاً في التفاؤل على بناء النظام العالمي فالولايات المتحدة لا تركز على قضايا النظام العالمي مثل ضبط التسلح والتجار ة ذلك انها تعتقد ان الصراع الجيوبوليتكي قد ولى الى الأبد، وتقوم بمثل هذه الجهود بدقة لأنها تريد إدارة تنافس القوى العظمى. ولعل من المفيد القول ان بناء النظام لا يفترض نهاية الجيوبوليتك، بل انه يتعلق بكيفية الإجابة عن التساؤلات الكبيرة التي يطرحها الجيوبولِتك.

---

[1] وردت في النص الأصلي "محور السوس". (المترجمة)

[2] هي تلك القوى التي تسعى الى تقويض النظام العالمي الحالي وإقامة نظام اخر جديد تكون القيادة فيه لها وبمشاركة دول اخرى. (المترجمة)

في الواقع، ان بناء نظام عالمي تقوده الولايات المتحدة، لم يبدأ بنهاية الحرب الباردة، بل انها كسبتها. إذ ان واشنطن في السبعين عاماً تقريباً منذ الحرب العالمية الثانية، أجرت مساعي حثيثة لبناء منظومة واسعة من المؤسسات التعددية، والتحالفات، والاتفاقيات التج ارية والشراكات السياسية. وقد ساعد هذا المشروع على جذب الدول الى فلك الولايات المتحدة . كما ساعد على تعزيز الأعراف والقواعد الدولية التي تثلم شرعية نمط القرن التاسع عشر في مجالات التأثير ومحاولات الهيمنة الإقليمية واغتصاب الأراضي.

واعطى هذا للولايات المتحدة القدرات والشراكات والمبادئ لمواجهة المفسدين والتعديليين من القوى الكبرى اليوم. فالتحالفات والشراكات والتعددية والديمقراطية .. هي ادوات القيادة الأميركية للنظام العالمي والتي تربح بها الآن ولا تخسر في صراعات القرن الحادي والعشرين بشأن الجيوبوليتك والنظام العالمي.

العملاق الوديع

في العام ١٩٠٤، كتب الجغرافي البريطاني هالفورد ماكيندر بان القوى العظمى التي تسيطر على قلب آوراسيا قد تحكم "جزيرة العالم" ومن ثّم العالم نفسه.

بالنسبة لميد، فان آوراسيا قد عادت بوصفها غنيمة كبرى للجيوبوليتك . وراح ميد يجادل انه عبر هذه المراكز البعيدة لهذه القارة الكبيرة تسعى كل من الصين وايران وروسيا لإرساء قواعد مجالات تأثير وتحدي المصالح الأميركية وتسعى ببطء ودون هوادة للهيمنة على آوراسيا ومن ثم تهديد الولايات المتحدة وبقية العالم.

تفتقد هذه الرؤية الى واقعية أعمق . ففي شؤون الجيوبوليتكس (ناهيك عن الديموغرافية والسياسة والافكار) فان للولايات المتحدة أفضلية حاسمة على الصين وايران وروسيا . على الرغم من ان الولايات المتحدة ستنزل من علياء عرش الهيمنة الذي جلست عليه خلال عهد الآحادية القطبية، فان قوتها ما تزال لا تضارع . وتبقى ثروتها وافضليتها التكنولوجية بعيداً عن ان تبلغها الصين وروسيا هذا فضلاً عن ايران . ويسمح لها اقتصادها المتعافي والذي تدعمه الأن موارد غاز طبيعي جديدة هائلة ان تحافظ على وجود عسكري عالمي والتزامات أمنية هائلة.

في الحقيقة، تتمتع واشنطن بقدرة فريدة من نوعها لكسب الاصدقاء ودول التأثير. ووفقاً لدراسة تقودها العالمة السياسية برت آشلي ليدز [1] فان الولايات المتحدة تدعم شراكات عسكرية مع أكثر من ستين بلداً، في حين ان لروسيا ثمانية تحالفات رسمية وللصين تحالف واحد فحسب(مع كوريا الشمالية). ومثلما قال لي احد الدبلوماسيين البريطانيين قبل بضع سنيين خلت " لا يبدو ان الصين في طريقها لاقامة تحالفات ". إلا ان الولايات المتحدة تفعل ذلك؛ ولهذه التحالفات مردود مضاعف : فالقيام بالتحالفات لا يوافر منبراً عالمياً لتصوّر القوة الأميركية فحسب، بل انها توزع اعباء توفير الامن . إذ ان مجموع القدرات العسك رية في منظومة تحالف تقوده الولايات المتحدة تفوق أية قدرات قد تنجزها الصين أو روسيا لعقود من الزمان قادمة

وبعد، ثمة الاسلحة النووية . إذ ان الأسلحة التي تمتلكها كل من الولايات المتحدة والصين وروسيا (وايران تسعى سعيها الحثيث لامتلاكها)، تساعد الولايات المتح دة بطريقتين. الأولى، وبفضل منطق التدمير المؤكد المتبادل، فانها تقلل تقليلاً جذرياً احتمالية نشوب حرب بين القوى العظمى . وقد وافرت مثل هذه الاضطرابات الفرص للقوى العظمى السابقة، ومنها الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، لترسيخ أنظمتها الدولية . ولا مراء في القول ان العصر الذري قد سلب من الصين وروسيا هذه الفرصة. ثانياً، تجعل الأسلحة النووية الصين وروسيا أكثر اماناً، إذ تعطيهما ضماناً الا تجتاحهما الولايات المتحدة قط . وهذا امر حسن، ذلك انه يقلل أرجحية لجوئهما إلى تحركات ميئوسة تولد من رحم اللامان، بل ويجازف بنشوب حرب، ويقوض أركان النظام اللبيرالي.

تعزز الجغرافية أفضليات وامتيازات أخرى تتمتع بها الولايات المتحدة . فما دامت هي القوة العظمى الوحيدة غير المحاطة بقوى عظمى أخرى، فانها تبدو بلداً أقل تهديداً للدول الأخرى وقادرة على الصعود صعوداً دراماتيكياً على طول العقود المنصرمة دون قدح شرارة حرب . وبعد الحرب الباردة، حينما كانت الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة في العالم، لم تحاول قوى

[1] أستاذة في قسم العلوم السياسية في جامعة رايس الأميركية، متخصصة في دراسة العلاقات الدولية. يركز جلّ بحثها على السياسة والتحالفات العسكرية. في العام ٢٠٠٨، نالت جائزة كارل دويتش التي تمنح سنوياً من قبل جمعية الدراسات الدولية للباحث تحت سن الأربعين في العلاقات الدولية. (المترجمة)

عالمية بعيدة عن المحيطات حتى مجرد موازنتها . في الحقيقة، قاد الموقع الجغرافي للولايات المتحدة دولاً أخرى لتقلق أكثر بشان ال تخلي عنها لا بشأن الهيمنة عليها . فالحلفاء في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط سعوا لجذب الولايات المتحدة لتؤدي دوراً أكبر في مناطقهم . والنتيجة كانت ما أطلق عليه المؤرخ جير لوندبستاد "امبراطورية الدعوة"[1].

و اشد ما يظهر فضل جغرافية الولايات المتحدة في آسيا .إذ ترى معظم البلدان هناك الصين بوصفها خطراً محتملاً أكبر من خطر الولايات المتحدة نظراً لقربها دون سواه ..وما خلى الولايات المتحدة فان كل القوى العظمى في العالم تعيش في جوار جغرافي مكتظ حيث التحولات في القوة يثير روتينياً توازناً مضاداً. ومنه توازن احدهما إزاء الأخرى.وتكتشف الصين هذه الدينامية اليوم ما دامت تحيط بدول ترد على صعودها بتحديث جيوشها وتعزيز تحالفاتها . تعرف روسيا ذلك منذ عقود وتواجهه موخراً في اوكرانيا، التي ما فتئت تزيد في السنوات الاخيرة من الإنفاق على جيشها وما انفكت تسعى وراء تحقيق روابط أوطد مع الاتحاد الأوروبي.

لقد أعطت العزلة الجغرافية للولايات المتحدة السبب والحجة لمناصرة المبادئ العالمية التي تسمح لها بالوصول الى مناطق مختلفة من العالم . فراحت الولايات المتحدة تدعم سياسة الباب المفتوح، ومبدأ تقرير المصير، وتعارض الاستعمار فهي تسعى وراء الحقائق العملية في إبقاء أوروبا وآسيا والشرق الأوسط منفتحة امام التجارة والدبلوماسية أكثر من سعيها وراء المثالية. ففي أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، كان التساؤل الرئيس الذي واجه الولايات المتحدة ما مدى وسع الفضاء الجغرافي أو "المساحة الكبرى " التي تحتاجها لتظهر بصو رة قوة عظمى في عالم الامبراطوريات والكتل الإقليمية وفضاءات التأثير. وما كان من الحرب العالمية الثانية إلا ان جعلت الجواب على هذا التساؤل واضحاً : فازدهار البلد وأمنه اعتمد على الوصول الى كل منطقة . وفي

[1] يقول المفكرجيرلوندستاد في كتابه ((إمبراطورية الدعوة)) " إن النظام الأمريكي ذو تسلسل هرمي وتتم المحافظة عليه في النهاية من منطلق القوة العسكرية والاقتصادية لكنه موضوع في خدمة نظام واسع من الديمقراطية والرأسمالية ". (المترجمة نقلاً عن
http://mounahada.org/saveprintpage.php?namepart=books_and_studying&number=101&ac=7و
http://www.wata.cc/forums/showthread.php?26820)

العقود التالية، مع بعض الاستثناءات المهمة والمؤذية مثل فيتنام، فان الولايات المتحدة اعتنقت مبادئ ما بعد الحقبة الامبريالية.

ومن المفيد القول ان التقارب ما بين الجيوبوليتكس وبناء نظام تم من خلال سنوات ما بعد الحرب. وان إطار عمل دولي ليبرالي كان الجواب الذي قدمه رجال الدولة مثل دين آتشيسون وجورج كينان وجورج مارشال للتحدي الذي تطرحه التوسعية السوفيتية . وان النظام الذي أرسو قواعده قد عزز مكانة الولايات المتحدة وحلفائها وأغناها عن ضرر مناوئيها غير الليبراليين . كما انه منح الاستقرار للاقتصاد العالمي وارسى قواعد آليات التعامل مع المشاكل العالمية. ولم تغير نهاية الحرب الباردة المنطق القائم وراء هذا المشروع.

ولحسن الحظ، تتمتع المبادئ الليبرالية التي دفعت بها واشنطن باستحسانٍ شبه عالمي، إذ انها مالت الى ان تكون مناسبة جداً مع القوى المحدثة للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي . ومثلما قالها المؤرخ تشارلز ماير [1] فان الولايات المتحدة ركبت موجة التحديث في القرن الحادي والعشرين. إلاّ ان البعض يجادل بان هذا الانسجام بين المشروع الأميركي وقوى الحداثة قد ضعف في السنوات الأخيرة. ذلك ان التفكير يكون باتجاه ان الأزمة المالية ٢٠٠٨ شكلت نقطة تحول تاريخية للعالم إذ خسرت الولايات المتحدة دورها الطليعي في تيسير التقدم الاقتصادي.

مع ذلك، وحتى لو كان هذا صحيحاً، فان من الصعوبة بمكان ان يصح بالضرورة ان تحل روسيا والصين محل الولايات المتحدة بوصفهما حاملتي لواء الاقتصاد العالمي . وحتى ميد لايجادل بان الصين أو ايران أو روسيا تقدم للعالم أنموذجاً ج ديداً للحداثة. واذا ما كان لهذه القوى غير الليبرالية ان تهدد فعلاً واشنطن وبقية العالم الرأسمالي الليبرالي، حينذاك ستحتاج هذه الدول الى إيجاد الموجة الكبرى القادمة للتحديث وركوبها. ومن غير المرجح ان تفعل ذلك.

[1] تشارلز ماير: أستاذ التاريخ في جامعة هارفرد . يُدرّس مادة التاريخ الأوروبي والدولي. عمل مديراً لمركز الدراسات الأوروبية في جامعة هارفرد. له الكثير من الكتب منها : " بين الامبراطوريات: الهيمنة الأميركية وسابقاتها "، (٢٠٠٦)؛ "التفكك: أزمة الشيوعية ونهاية المانيا الشرقية"، (١٩٩٧). كما كتب عن الحرب الباردة وسجالات اله ولوكوست ("ماضي لا يمكن السيادة عليه "، ١٩٨٨) وتناول أيضاً حقبة عشرينيات القرن العشرين (إعادة صياغة أوروبا البرجوازية). (المترجمة)

صعود الديمقراطية

ان رؤية ميد للتنافس حول آور اسيا بين الولايات المتحدة والصين وايران وروسيا تغفل عن المزيد من تحول القوة المنجز الجاري : صعود متزايد للديمقراطية الرأسمالية الليبرالية. ومما لا ريب فيه ان الكثير من الديمقراطيات الليبرالية في هذه اللحظة تناضل ضد بطء النمو الاقتصادي، وعدم المساواة الاجتما عية، وعدم الاستقرار السياسي . إلاّ ان انتشار الديمقراطية الليبرالية عبر العا لم، بدءً من أواخر سبعينيات القرن العشرين وبشكل أسرع بعد الحرب الباردة، قد عزز تعزيزاً دراماتيكياً مكانة الولايات المتحدة وضّيقت الحلقة الجيوبوليتكية حول الصين وروسيا.

من السهل نسيا ن كيف ان الديمقراطية الليبرالية كانت نادرة يوماً ما . وحتى القرن العشرين، كانت مقصورة على الغرب وأجزاءٍ من أميركا اللاتينية، ولكن، بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت تصل الى ما وراء تلك العوا لم، ما دامت الدول المستقلة حديثاً قد ارست قواعد حكم ذاتي. وخلال خمسينيات وستينيات واوائل سبعينيات القرن الماضي، وضعت الانقلابات العسكرية والديكتاتوريون الجدد كوابح امام التحولات الديمقراطية. ولكن في أواخر سبعينيات القرن العشرين، اندفعت ما أطلق عليه العا لم السياسي صموئيل هينغتون مصطلح "الموجة الثالثة " للعملية الديمقراطية في جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية وشرق آسيا . ومن ثّم انتهت الحرب الباردة، فتم جذب عصبة من الدول الشيوعية السابقة في شرق أوروبا الى الحاضرة الديمقراطية . وبحلول أواخر التسعينيات، باتت ٦٠% من البلدان جميعها ذات نظم ديمقراطية.

وعلى الرغم من ظهور بعض الارتدادات، إلا ان التيار الأكثر أهمية كان يتمثل في ظهور مجموعة من القوى المتوسطة الديمقراطية، منها استراليا والبرازيل والهند واندونيسيا والمكسيك وكوريا الجنوبية وتركيا. تعمل هذه الديمقراطيات الصاعدة بوصفها أطرافاً معنية في المنظومة الدولية: تدفع من أجل تعاون متعدد ا لجوانب، وتسعى وراء حقوق ومسؤليات أكبر، وتمارس تأثيراً عبر الوسائل السلمية.[1]

[1] أن القوى المتوسطة ذات الميول المتماثلة والمقاصد المتشابهة قادرة على تعويض ما تفتقر إليه الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة، والعمل بصورة فعّالة على توليد القوة الكافية لدعم استقرار البيئة الأمنية العالمية.

لا مراء في القول ان مثل هذه البلدان تُضفي على النظام العالمي الليبرالي ثقلاً جيوبوليتكياً جديداً. ومثلما أشار العالم السياسي لاري دايموند [1] لو ان الأرجنتين والبرازيل والهند وجنوب افريقيا وتركيا استعادت منزلتها الاقتصادية الوطيدة وعززت حكمها الديمقراطي، فان مجموعة الدول العشرين التي تضم أيضاً الولايات المتحدة والدول الأوروبية كانت ''ستصبح 'نادياً قوياً للديمقراطيات' ما خلا روسيا والصين والسعودية رافضة التفاهم .'' ان صعود طبقة متوسطة عالمية من الدول الديمقراطية قد همش الصين وروسيا وحولهما الى قوى متطرفة، وليس كما يخشى ميد، منافستين شرعيتين على القيادة العالمية.

في الحقيقة، كان الصعود الديمقراطي السريع مشكلة عويصة للبلدين . ففي أوروبا الشرقية، باتت الدول السوفيتية السابقة والتابعة ديمقراطية وانضمت للغرب. ومثلما تكون مقلقة تحركات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين فانها تعكس أيضاً ضعف روسيا الجيوبوليتكي لا قوتها. وفي بحر العقدين الماضيين، زحف الغرب اقرب فاقرب الى حدود روسيا. إذ في العام ١٩٩٩، دخلت الجمهورية التشيكية والهنغارية وبولندا الى منظمة حلف شمال الاطلسي (الناتو). وانضم اليهم في العام ٢٠٠٤ سبعة اعضاء سابقين في الكتلة السوفيتية. كما انضمت في العام ٢٠٠٩ كل من البانيا وكرواتيا. وفي تلك الاثناء، كانت ستة جمهوريات سوفيتية سابقة تتجه بطريقها نحو العضوية من خلال الانضمام الى برنامج الشراكة من اجل السلام. ويشير ميد الى انجازات بوتين في جورجيا وارمينيا والقرم. مع ذلك، حتى لو يربح بوتين بعض هذه المعارك الصغيرة، فانه يخسر الآن الحرب بمجملها. ومن المفيد القول، ان روسيا ليست في حالة صعود بل على العكس تشهد الآن واحدة من الانكماشات الجيوبوليتيكية الأكبر لأي قوة كبرى في العهد الحديث.

من الممكن أن تلعب اليابان، وأستراليا، وألمانيا، وكندا هذا الدور بالتحديد . فكل هذه الدول تتقاسم قيماً مشتركة بوصفها دولاً حرة ديمقراطية. فضلاً عن ذلك فإن هذه الدول لا تمتلك أسلحة نووية ولا تشغل مقاعد دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . ولقد استمرت هذه الدول على تحالفها مع الولايات المتحدة لمدة طويلة. (المترجمة نقلاً عن http://www.alghad.com/m/articles/546441)

[1] كاتب سياسي أميركي وباحث مرموق في قضايا الديمقراطية. يشدد على فكرة أن التواصل السياسي لا يتحقق إلا بالتحلي بقيم الديمقراطية المتجسدة مثلا في تحقيق الشفافية وتطبيق المحاسبة الأفقية والعمودية التي لا تستثني أحدا. (المترجمة)

وان الديمقراطية تحيط الآن بالصين أيضاً. ففي منتصف ثمانينيات القرن الماضي، كانت الهند واليابان الديمقراطيتين الآسيويتين الوحيدتين، إلاّ انه منذ ذلك الحين انضمت اندونيسيا والفلبين وكوريا الجنوبية وتايوان وتايلند الى النادي. وقامت ميانمار(بورما) بخطوات حذرة نحو نظام تعدد الاحزاب. وهذه الخطوات قد جاءت. مثلما لم تخفق الصين في ملاحظته، بالتزامن مع إقامة علاقات حميمية مع الولايات المتحدة. لا ريب ان الصين تعيش الآن في جوار ديمقراطي.

وضعت هذه التحولات السياسية الصين وروسيا في موقف دفاعي ولنضع بعين الاعتبار التطورات الأخيرة في اوكرانيا. إذ ان الاحداث السياسية والاقتصادية تجري بعناد نحو الغرب، وهو تيار اصاب بوتين بالرعب . وكان سبيله الوحيد استعمال القوة مع أوكرانيا في معارضة منه لانضمامها للاتحاد الأوروبي وبقائها في الفلك الروسي. وعلى الرغم من انه ربما يكون قادراً على إبقاء القرم تحت السيطرة الروسية، إلاّ ان قبضته على بقية البلد تفلت منه . ومثلما اشار الدبلوماسي في الاتحاد الأوروبي روبرت كوبر [1] يستطيع بوتين تأخير لحظة " انضمام أوكرانيا الى الاتحاد الأوروبي، إلاّ انه لا يمكن وقفها ." في الحقيقة، لعل بوتين لا يكون قادراً حتى على انجاز ذلك، ما دامت تحركاته الاستفزازية لا تخدم سوى تسريع تحرك اوكرانيا نحو أوروبا.

وتواجه الصين مأزقاً مشابهاً في تايوان . إذ يؤمن القادة الصينيون بان تايون جزءٌ من الصين، ولكن التايوانيين لا يرون ذلك . وجعل التحول الديمقراطي في الجزيرة سكانها يطالبون بالقومية شعوراً وشرعية. ووجد استطلاع للرأي أُجري في العام ٢٠١١ انه اذا ما ضَمِن التايوانيون الا تهاجم الصين تايوان، فان ٨٠% منهم قد يؤيدون اعلان الاستقلال. ومثلها مثل روسيا، تريد الصين السيطرة الجيوبوليتكية على جوارها. الا ان انتشار الديمقراطية الى كل ربوع آسيا قد جعل من الهيمنة قديمة الطراز السبيل الوحيد لانجاز ذلك، وان هذا الخيار يكون مكلفاً وهزيمة للذات.

وبينما جعل صعود الدول الديمقراطية الحياة أكثر صعوبة للصين وروسيا، فانه صيّر العالم أكثر أماناً للولايات المتحدة، وقد تعَّد هاتان القوتان بوصفهما منافستين للولايات المتحدة،

[1] دبلوماسي ومستشار بريطاني ، يشغل حالياً منصب مستشار خاص في المفوضية الأوروبية حول ميانمار. وهو أيضاً عضو في مجلس العلاقات الخارجية الأوروبي، وهو ناشر مرموق في الشؤون الخارجية. له مؤلفات منها: "دولة ما بعد الحداثة والنظام العالمي"، ٢٠٠٠؛ وكتاب " ثلمة الأمم: النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين"، ٢٠٠٣. (المترجمة)

إلاّ ان التنافس يجري على مضمار متفاوت تماماً: فالولايات المتحدة لها الأصدقاء الأكثر، وهولاء الأكثر هم الأكثر قدرة أيضاً . إذ تبلغ واشنطن وحلفاؤها ٧٥% من الإنفاق العسكري العالمي . في حين وضعت الدمقرطة الصين وروسيا في صندوق جيوبوليتكي.

ايران ليست محاطة بديمقراطيات إلاّ انها مهددة بحركة داعمة للديمقراطية عنيدة في الداخل. والأكثر أهمية، ان إيران هي العضو الأضعف في محور ميد باقتصادها وجيشها الأصغر من اقتصاد وجيوش الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى . كما انها الهدف لنظام العقوبات الدولية الأقوى متما تم تحشيده بمساعدة الصين وروسيا . ومثلما قد تنجح دبلوماسية إدارة اوباما مع إيران فانها قد تخفق أيضاً، وليس واضحاً ايضاً ما يطرحه ميد بشكل مختلف للحيلولة دون ان تحصل إيران على الأسلحة النووية. ويعود لمنهج الرئيس الأميركي باراك اوباما الفضل في انه يقدم لطهران الطريق الذي تستطيع ان تسير في دروبه لتبتعد عن ان تكون قوة اقليمية معادية وتصبح بناءة أكثر وعضواً غير نووي في المجتمع الدولي. وهو متغير في اللعبة الجيوبوليتيكية محتمل، أخفق ميد في توقعه.

التعديلية تعود مرة اخرى

لم يخطئ ميد في تقدير قوة الولايات المتحدة والنظام الذي بنته فحسب بل غالى وبالغ أيضاً في الدرجة التي تسعى كل من الصين وروسيا لمعارضة تلك القوة والنظام .(بعيداً عن طموحاتها النووية، تبدو ايران مثل دولة مشغولة في احتجاج غير ذي جدوى أكثر من اهتمامها بمعارضة فعلية، لذا لا ينبغي عّدها بتاتاً قريبة من ان تكون قوة تعديلية . ودون أدنى شك، ترغب الصين وروسيا بممارسة تأثير إقليمي أكبر . إذ قامت الصين بمزاعم معادية بشأن الحقوق الملاحية ومؤخراً بشأن الجزر المتنازع عليها، وطفقت تعزز أسلحتها . اما بوتين فان لديه رؤى عن إ عادة المطالبة بهيمنة روسيا في "خارجها القريب". وتتخذ كلا القوتين موقفاً عدائياً إزاء القيادة الأميركية وتعارضانها متما استطاعا ذلك.

إلا ان الصين وروسيا ليستا قوى تعديلية حقيقية . ومثلما قال وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق شلومو بن عامي، فان السياسة الخارجي ة لبوتين "هي انعكاس لامتعاضه من التهميش الجيوبوليتكي لروسيا أكثر منه دعوة كفاح من امبراطورية صاعدة." ومن نافل القول ان الصين قوة

صاعدة حقيقية، ولكن هذا يستدعي منافسة خطرة مع حلفاء الولايات المتحدة في آسيا . إلاّ ان الصين تسعى حالياً لتفرق شمل هذه التحالفات أو الاطاحة بالنظام الأوسع من السيطرة الأمنية الإقليمية المتجسدة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) وقمة شرق آسيا.

وحتى لو اضمرت الصين مطامح القيام بذلك فعلاً، فان الشراكات الأمنية الإقليمية في المنطقة ستغدو أقوى وليس أضعف. في الأغلب، فان روسيا والصين هما قوتان مفسدتان. فهما لا تملكان التأثير . اذا ما تجاوزنا عن ذكر الأفكار، او القدرات أو الحلفاء ـ الذي يقودهما للانقلاب على القواعد والمؤسسات العالمية القائمة.

في الواقع، على الرغم من امتعاضهما من ان الولايات المتحدة تقف في قمة النظام الجيوبوليتكي الحالي إلاّ انهما يتقبلان بطيب خاطر المنطق الأساس لإطار العمل ذاك، ولسبب وجيه، إذ يعطيهما الانفتاح الوصول الى التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا من المجتمعات الأخرى. وتعطيهما قواعد النظام الدولي الأدوات لحماية سيادتهما ومصالحهما . وعلى الرغم من السجالات حول الفكرة الج ديدة ("المسؤولية عن الحماية "[1] (التي لم تطبق الا اختيارياً)، فان النظام العالمي الحالي يحتفظ بالاعراف قديمة العهد في سيادة الدولة وعدم التدخل. إذ تبقى مبادئ ويستفاليا الأساس الوطيد للسياسة العالمية . وان الصين وروسيا قد ربطتا مصالحهما القومية بهذه المبادئ (على الرغم من الحركة التحررية الوحدوية[2] المضطربة لبوتين).

عليه، ليس من المفاجئ ان الصين وروسيا اصبحتا مندمجتين في النظام الدولي القائم . فكلاهما عضوان دائمان في مجلس الامن، ويتمتعان بحق النقض، ويشاركان بفاعلية في منظمة

[1] ظهرت فكرة " مسؤولية الحماية "على إثر دعوة رئيس الوزراء الكندي في سنة ٢٠٠٠ جون كريتيان في مؤتمر الألفية عن إنشاء لجنة دولية معينة بالتدخل والسيادة، تكون مهمتها دعم نقاش عالمي يقوم على أساس التوفيق بين واجب تدخل المجتمع الدولي الذ ي يتحتم عليه أن يتدخل أمام الانتهاكات الواسعة للقواعد الإنسانية وضرورة احترام سيادة الدول، وفي سنة ٢٠٠١ انتهت اللجنة بعمل تقرير يدور حول "مسؤولية الحماية". ويدعو هذا المبدأ للتدخل العسكري بوصفه الحل الأخير عندما تتوحد أهداف المجتمع الدولي وعندما يكون أمام القوة فرصة كبيرة لتحسين الوضع. (المترجمة نقلاً عن محمد بن العربي منار؛ الحوار المتمدن، العدد ٤٠٨٠ في ٢/٥/ ٢٠١٣
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=357288
و http://www.majalla.com/arb/2013/05/article55244740

[2] مبدأ سياسي ينادي بتحرير المقاطعات المتصلة تاريخياً أو عرقياً بوحدة سياسية ما وجمعها في نطاق هذه الوحدة الطبيعية. (المترجمة نقلاً عن قاموس المورد، ط ٤٠ ، ٢٠٠٦)

التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومجموعة الدول العشرين الكبرى(G-20). فهما متمتعتان بمراكز السلطة الجيوبوليتيكية وتتخذان مواقع متقدمة في جداول الحكم العالمي.

لا بد من الاشارة الى ان الصين، وعلى الرغم من صعودها السريع، ليس لديها اجندة عالمية طموحة، إذ تبقى تركز اهتمامها صوب الداخل، الا وهو المحافظة على حكم الحزب. ولدى بعض المفكرين والشخصيات السياسية الصينية امثال يان شويتونغ [1] وزهو تشينغو [2] قائمة أمنيات لأهداف تعديلية. إذ يرون النظام الغربي بوصفه تهديداً، وينتظرون اليوم الذي تستطيع فيه الصين إعادة هيكلة النظام الدولي. إلاّ ان هذه الأصوات لم تصل بعيداً جداً الى النخبة السياسية. بل في الحقيقة، ابتعد الزعماء الصينيون عن دعواتهم السابقة في إجراء تغيير كاسح . ففي عام ٢٠٠٧، وخلال اجتماع اللجنة المركزية استبدل الحزب الشيوعي الصيني المقترحات السابقة حول "نظام اقتصادي دولي جديد" بدعوات من أجل مزيدٍ من الإصلاحات المعتدلة التي تركز على الاستقامة والعدالة. وراح العالم الصيني وانغ جيسي [3] يجادل بان هذه الخطوة "بارعة ولكنها مهمة" تحول توجه الصين نحو توجهات مصلح عالمي . وتريد الصين الآن دوراً أوسع في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وصوت أكبر في محافل مثل مجموعة الدول الكبرى العشرين G-20، واستخدام عالمي اوسع لعملتها. وهذه ليست اجندة لبلدٍ يسعى الى تعديل النظام الاقتصادي.

كما ان الصين وروسيا عضوتان ذاتا مكانة رفيعة في النادي النووي. وكان واسطة العقد لتسوية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (ومن ثّم روسيا) جهداً مشتركاً لتقليل الاسلحة الذرية. وعلى الرغم من ان العلاقات الأميركية الروسية باتت منذ ذلك الحين فاسدة المزاج إلا أن العنصر النووي لترتيبهما قد استمر . ففي عام ٢٠١٠، وقعت موسكو وواشنطن معاهدة ستارت جديدة التي تتطلب تقليصاً متبادلاً للأسلحة النووية طويلة الأمد.

وقبل تسعينيات القرن العشرين، كانت الصين غير منتمية للنادي النووي . وعلى الرغم من انها امتلكت ترسانة بسيطة إلاّ انها ترى نفسها بوصفها صوتاً يمثل العالم النامي غير النووي .

---

[1] مدير معهد الدراسات الدولية في جامعة تسينغهوا. (المترجمة)

[2] عميد جامعة الدفاع الوطني الصينية. (المترجمة)

[3] مدير معهد الدراسات الأميركية بأكاديمية الصين للعلوم الاجتماعية. (المترجمة)

وطفقت تنتقد اتفاقيات ضبط التسلح وحظر التجارب . إلاّ انه في تغير ملحوظ، درجت الصين على دعم حزمة من الاتفاقات النووية، ومنها معاهدة اللانتشار النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. واكدت مبدأ "عدم الاستخدام الأول"، وأبقت على ترسانة صغيرة، وحسمت امر بقاء قوتها النووية الكلية بعيدة عن الخطر . وتؤدي الصين أيضاً دوراً فاعلاً في قمة الأمن النووي وهي مبادرة اقترحها اوباما في العام ٢٠٠٩ وانضمت الى "عملية مجموعة الخمسة" (p5 process) المعترفة بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وهي مسعى مشترك لحماية الاسلحة النووية.

وفي بحرٍ واسع من القضايا، تصرفت الصين وروسيا بوصفها قوتين عظميين راسختين أكثر منهما قوى تعديلية (revisionist) . واختارتا دائماً ان تنأيا بنفسيهما عن التعددية الا ان الولايات المتحدة والديمقراطية المؤثرة فعلت ذلك أيضاً في بعض الاحيان. (لقد صادقت بكين على اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون الملاحة، في ح ين ان الولايات المتحدة لم تفعل ذلك .) وتستخدم الصين وروسيا القوانين والمؤسسات العالمية لدعم مصالحهما. و لا ريب في ان صراعهما مع الولايات المتحدة يدور حول حصولهم على صوت داخل النظام القائم واستغلاله لحاجاتهما . فهما يرغبان بتعزيز مكانتهما داخل المنظومة العالمية، ولكنهما لا يسعيان وراء استبدالها.

هنا يجب التوقف

أخيراً، وحتى لو حاولت روسيا والصين فعلاً ان تفندا الشروط الأساسية للنظام العالمي الحالي، فان المغامرة سوف تثبط همتهما وتصيبهما بهزيمة ذاتية . هاتان القوتان لا تكونان ضد الولايات المتحدة فحسب، بل سيكون عليهما ان تتباريا مع النظام الأكثر تنظيماً عالمياً والأعمق رسوخاً وهو امر لم يشهده العالم من قبل قط؛ نظام تسيطر عليه دول ليبرالية ورأسمالية وديمقراطية. هذا النظام مدعوم بشبكة من التحالفات والمؤسسات والصفقات الجيوبوليتكية والدول التابعة والشراكات الديمقراطية. نظام برهن على انه دينامي وواسع، وتتكامل فيه الدول الصاعدة بيسر بدءً من اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية . لقد أظهر قدرة على قيادة مشتركة مثلما يتمثل ذلك في محافل مثل مجموعة الدول الكبرى الثمانية ومجموعة العشرين . فقد سمح لدول غير غربية صاعدة ان تتاجر وتنمو متقاسمة منافع التحديث . وقد اتسع هذا النظام ليستوعب تنوعاً واسعاً

من النماذج السياسية والاقتصادية .. الديمقراطية الاشتراكية (أوروبا الغربية)، والليبرالية الجديدة (المملكة المتحدة والولايات المتحدة)، ورأسمالية الدولة (شرق آسيا). وان رفاهية كل بلد تقريباً .. واستقرار حكومته .. معتمدة أساساً على هذا النظام.

في عصر النظام الليبرالي، فان الصراعات التعديلية مهمة أحمق . في الحقيقة، تعرف الصين وروسيا هذا حق المعرفة . فهما لا تملكان رؤى كبيرة لنظام بديل . بالنسبة لهما، تكون العلاقات الدولية بالأساس هي شأن السعي وراء التجارة والموارد وحماية سيادتهما، وحيثما يكون ممكناً، هيمنتهما الاقليمية . ولم يُظهرا اهتماماً في بناء نظامهما الخاص أو حتى تولي المسؤولية الكاملة عن النظام الحالي، ولم يقدما رؤى بديلة لتقدم اقتصادي أو سياسي عالمي . وهذا موطن ضعف خطير، فطالما ان صعود الأنظمة الدولية وانهيارها لا يكون ببساطة مع قوة الدولة القائدة فنجاحها يتوقف أيضاً على اذا ما تُرى بوصفها شرعية وان عملها الفعلي يحل المشاكل التي تهتم بشأنها الدول الضعيفة والقوية على حد سواء . من نافل القول انه في الصراع من أجل النظام العالمي، ليست روسيا والصين (وايران بالتأكيد) ببساطة في اللعبة.

في ظل هذه الظروف، لا ينبغي على الولايات المتحدة التخلي عن مساعيها لتعزيز النظام الليبرالي. إذ ان العالم الذي تقيم فيه واشنطن اليوم هو عالم ينبغي الترحيب به . وان الاستراتيجية الكبرى التي ينبغي السعي من أجل تحقيقها هي التي يتم انتهاجها منذ عقود: تدخل عالمي واسع . هي استراتيجية تُلزم فيها الولايات المتحدة نفسها بمناطق العالم عبر التجارة والتحالفات، والمؤسسات متعددة الاطراف والدبلوماسية . وهي استراتيجية ترسي فيها الولايات المتحدة قواعد قيادة ليس عبر ممارسة القوة بل عبر الجهود الدائمة لحل المشاكل العالمية وحكم القانون. لقد أوجدت عالماً ينزع الى تأييد المصالح الأميركية وتقديم العون لها، وصُيّر عالماً مُحباً لانه مثلما قال الرئيس جون اف كنيدي ذات مرة، انه عالم " حيث الفقير فيه آمن والقوي فيه عادل."